مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 12 / العدد: 01 (2026)، ص 935- 952

دورالثقافة السياسية في عملية الترسيخ الديمقراطي ضمن السياق العربي: التجربة التونسية أنموذجا (2011-2023)

The role of political culture in the process of democratic consolidation in the Arab context: the Tunisian experience as a model (2011-2023)

د. بوكليخة عبد الصمد

جامعة غليزان (الجزائر)، abdessamad.bouklikha@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/08 تاريخ القبول: 2026/04/19 تاريخ النشر: 2026/06/05

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية دور الثقافة السياسية في السياق العربي، التجربة التونسية نموذجا. وذلك من منطلق مقاصد بحثية، متمثلة في ابراز دور الثقافة السياسية السائدة في الفضاء التونسي من أجل تجسيد الديمقراطية، من خلال كشف كيفية الانتقال من ثقافة الخضوع الى ثقافة المشاركة السياسية، باعتبار الثقافة السياسية في أي مجتمع من المجتمعات تعد مطلبا جوهريا لتحقيق الترسيخ الديمقراطي، في الأخير تم التوصل الى النتائج، المتمثلة في ابراز دور متغير الثقافة السياسية، وتبيان أثر التغيير على الافراد اتجاه العملية السياسية، مدى تأصل وتجذر القيم والمبادئ الديمقراطية في اذهان افرادها.

كلمات مفتاحية: الثقافة السياسية، الترسيخ الديمقراطي، التجربة التونسية،

Abstract :

This research paper addresses the problematic role of political culture in the Arab context, using the Tunisian experience as a model. This is based on research purposes, represented in highlighting the role of the prevailing political culture in the Tunisian space in order to embody democracy, by revealing how to move from a culture of submission to a culture of political participation, considering the political culture in any society is an essential requirement to achieve democratic consolidation, in the end, the results were reached, represented in highlighting the role of the changing political culture, and showing the impact of change on individuals, the direction of the political process, the extent of the ingrained and rooted democratic values and principles in the minds of its members.

Keywords:. Political culture, democratic consolidation, Tunisian experience.

*د..بوكليخة عبدالصمد

1.مقدمة:

تعد الثقافة السياسية حجر الزاوية في عملية الانتقال من الأنظمة التسلطية إلى الأنظمة الديمقراطية، فهي تمثل "الروح" التي تحرك النصوص الدستورية والمؤسسات السياسية. وفي السياق العربي، مثلت التجربة التونسية النموذج الأكثر ثراءً وجدلاً في محاولة تجسيد الديمقراطية، حيث اصطدمت طموحات التغيير السياسي ببنى ثقافية واجتماعية متجذرة.

إن بناء الديمقراطية لا يتوقف عند تغيير القوانين أو إجراء الانتخابات فحسب، بل يمتد إلى ضرورة وجود **ثقافة سياسية ديمقراطية** تدعم هذه المؤسسات. يقصد بالثقافة السياسية هنا مجموعة القيم، المعتقدات، والاتجاهات التي يتبناها الأفراد تجاه السلطة، والمشاركة، والحقوق. في التجربة التونسية، كان الرهان هو مدى قدرة المجتمع—بنخبه وقواعده الشعبية—على الانتقال من "ثقافة الرعايا" التي اعتادت الخضوع للسلطة الأبوية، إلى "ثقافة المواطنة" التي تقوم على المساءلة والتعددية.

تلعب الثقافة السياسية الديمقراطية دورا فعالا في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظم السياسية المفتوحة على بيئتها السياسية والاجتماعية، حيث تعكس مواقف المجتمع المدني وكل الفاعلين السياسيين، وكذلك إعادة الثقة السياسية في مؤسسات الدولة الديمقراطية وهي المرحلة التي تصبح فيها الديمقراطية مستقرة ومتجذرة في المجتمع.

1.1إشكالية الدراسة: إلى أي مدى استطاعت التجربة التونسية تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي نحو مرحلة الترسيخ الديمقراطي المستدام؟ وهل شكلت الثقافة السياسية السائدة والأزمات الهيكلية الاقتصادية والمؤسساتية عائقا أمام التحول الديمقراطي في السياق التونسي؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

من خلال هذه الإشكالية يمكن التقسيم الى الأسئلة التالية لتشكيل هيكل الدراسة

1- ما هي المعايير العلمية للترسيخ الديمقراطي وكيف تتشكل الثقافة السياسية الداعمة للدمقراطية في المجتمعات التي خرجت من الحكم الأبوي؟

2- كيف ساهم التوافق السياسي والمجتمع المدني في حماية الانتقال الديمقراطي؟

3- ماهو أثر الإخفاق الاقتصادي والمؤسسي في إضعاف الثقافة المدنية لدى المواطن التونسي من تقبل إجراءات 25 جويلية2021؟

4- هل تعبر الحالة التونسية الحالية عن انتكاسة مؤقتة أم أنها تكشف عن أزمة أعمق في ملاءمة النماذج الديمقراطية الغربية للسياق العربي؟

2.1اقترحت الفرضيات الدراسة من الأسس العلمية التالية:

- إن تعثر الترسيخ الديمقراطي في تونس يعود بالأساس الى غياب الشرعية الانجازية وليس لرفض الديمقراطية كمبدأ.

- يوجد فجوة واسعة بين ديمقراطية النخبة التوافقات السياسية وثقافة القاعدة التي لازالت متأثرة بالموروث الرعوي نتيجة الأزمات البنيوية والسياسية.

3.1. منهجية الدراسة: للمعالجة العلمية لدراسة عملية الترسيخ الديمقراطي من خلال التركيز على متغير دور الثقاف السياسية كفاعل في تجسيدها واقعيا واجرائيا في السياق العربي التجربة التونسية أنموذجا، يمكن الاعتماد على توليفة منهجية تجمع بين المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي والاقتراب النظمي والاقتراب المؤسسي الجديد وكذلك اقتراب الثقافة السياسية وذلك من اجل الالمام بكل ابعاد الظاهرة السياسية.

1.المنهج المقارن: comparativemethod

يعد المنهج الأساسي في العلوم السياسية لدراسة حالات التحول، ومجال استخدامه يكون كتالي:

- المقارنة الداخلية الوقتية: مقارنة وضع المؤسسات والحريات في تونس ماقبل 2011، مرحلة الانتقال من 2011- 2019 ومابعد تعديلات 2021.

- المقارنة الخارجية المكانية او المناطقية: وضع التجربة التونسية في اطار الموجة الرابعة للديمقراطية ومقارنتها بتجارب عربية أخرى تعثرت مثل ليبيا او اليمن من اجل تحديد الخصوصية التونسية.

2. **المنهج الوصفي التحليلي**: لا يكتفي بوصف الاحداث التاريخية، بل يحلل المؤشرات الكمية والكيفية للترسيخ الديمقراطي:

- نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات المتعاقبة

- مؤشرات حرية الصحافة وفصل السلطات

- تحليل بنية النخب السياسية التونسية وقدرتها على التوافق السياسي والاستقرار السياسي

3. الاقتراب النظمي: systems theory ديفيد إيستون.

يساعدنا هذا الاقتراب في فهم كيف تفاعلت الديمقراطية التونسية مع بيئتها:

- المدخلات: مطالب الشارع، الأزمات الاقتصادية، الضغوط الدولية.

- المعالجة: دور البرلمان، الأحزاب السياسية، ورئاسة الجمهورية في تحويل هذه المطالب الى سياسات.

- التغذية العكسية: كيف أدى ضعف المخرجات، الفشل الاقتصادي الى فقدان الشرعية والمطالبة بتغيير النظام السياسي.

4. اقتراب الثقافة السياسية: اهتم بعض الباحثين بإعادة الاعتبار الى مدخلا رئيسيا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، وخاصة ان ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب الى جانب عناصر أخرى شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية على صعيد المجتمع. (طاشمة ب.، 2014، الصفحات 256-267) هو الحلقة المفقودة في بناء ديمقراطية مستدامة في تونس، فالفجوة السياسية لم تكن بين الأحزاب السياسية، فقط بل كانت في عدم التوافق بين ثقافة النخب السياسية، مع القاعدة الشعبية ولتحقيق توافق وتشارك صحيح يؤدي الى تحقيق التنمية والاستقرار يمكن التركيز على ثلاث أسس استراتيجية، النضج الديمقراطي يحقق التنمية الاقتصادية، المصالحة بين الحرية والمصلحة، تجاوز ثقافة الابوية وصولا الى تحقيق ثقافة المؤسسات، تقليص الفجوة بين النخب الحاكمة والشعب الالتزام بالعقد الاجتماعي.

2. المحور الأول: التأصيل النظري لمفهوم الثقافة السياسية وعملية الترسيخ الديمقراطي.

1.2 مفهوم الثقافة السياسية:

في دراستنا هذه نعني بالثقافة السياسية كل ما يحمله الفرد من قيم وتوجهات واعتقادات ونظرته تجاه السلطة، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالنظام السياسي، من حيث تحديد ما يتوقعه المواطن من السلطة كالأدوار والأنشطة التي تهم كل مجالات حياته. (مري ع.،2023ص ص: 364-365.)

يعتبر عالم السياسة الأمريكي " **غابريال الموند» Gabriel Almond** " من أوائل المفكرين الذين درسوا وبتعمق في مفهوم الثقافة السياسية وذلك منذ سنة 1956 عندما استخدمها كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام يترسخ حول أنماط محددة من التوجهات تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، حيث عرفها غابريال الموند بأنها: نمط محدد من التوجهات والاتجاهات إزاء النشاط السياسي. (عمروش و مسعودي عبد الرؤوف، 2023، صفحة 656) ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزأ من ثقافته العامة، فهي بدورها تتكون من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية، ثقافة النخبة الحاكمة، الشباب، العمال، والفلاحين، والمرأة. (المنعم، 2021، صفحة 10) بل تذهب الى أكثر من ذلك فهي تلعب دورا محوريا في تجسيد وترسيخ الممارسات الديمقراطية في بيئة سياسية مفتوحة تحترم حقوق المواطن، وتساعده على تحقيق أهدافه.

وهناك تعريف آخر أشمل وأوجز مفاده أن الثقافة السياسية هي " **الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء**". (Deverge, 1973, p. 121) هو كذلك فهو يختصر الثقافة السياسية في احد الجوانب التي تحدد اتجاهات ومعتقدات الافراد، لكن نظرته فيها نوع من التحيز لبيئته السياسية، او ما يعرف بالنموذج الغربي ، ففي مجتمعات أخرى تخضع الثقافة السياسية للأفراد لطبيعة نظام الحكم وشكله في تسيير المجتمع والمؤسسات وتخضع لضوابط أخرى كالدين اما المجتمعات الغربية تخضع لضوابط القانون الوضعي والخلقنة. في نظر **ألموند** كل صنف من الثقافة السياسية يقابله نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به، فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما، فيه لامركزية واسعة وظاهرة، وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي، وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي. (Almond, 1963, p. 76)، في أواسط السيتنيات من القرن العشرين عرف "**ألموند**" مع "**فيربا**" الثقافة السياسية بانها نمط محدد من التوجهات السياسية إزاء النظام السياسي بأجزائه المختلفة، والتوجهات إزاء دور الذات في النظام، ثم عاد ليوسعه مع "**بينغهام باول**"ليصبح نمطا من التوجهات الفردية إزاء السياسة يشترك فيها أفراد النظام السياسي وهي تتضمن التوجهات المعرفية ، والتوجهات العاطفية، والتوجهات التقييمية. (مؤتمرالعلوم الاجتماعية والانسانية، 2023 ص:9.)

كما عرفها كل من "**ألموند وفيربا**"، الثقافة السياسية على أنها تكرار لأنواع مختلفة من التوجهات الادراكية و العاطفية و التقويمية نحو النظام السياسي بشكل عام،جوانب مدخلاته و مخرجاته ونحو الذات كفاعل سياسي. (حسين ،2021،ص : 82.)

تعد دراسة كل من "**غابريال ألموند" وفيربا'** المعنونة ب **الثقافة المدنية**، من أبرز وأوائل الدراسات الرائدة التي حاولت أن تدرس الثقافة السياسية من جانب علمي تحليلي قائم على معطيات ميدانية مسحية من خمس دول، وهي الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك، في فترة الستينيات من القرن العشرين، فقد صاغ

الباحثان مفهوما اجرائيا للثقافة المدنية قائما على ثلاثة أبعاد أو توجهات معرفية وعاطفية وتقييمية، البعد الأول يتمثل في المعلومات المعارف حول المواضيع السياسية والمعتقدات، اما البعد الثاني فهو بعد عاطفي يبحث في التعلق الشخصي عند الافراد تجاه الزعامات السياسية و المؤسسات والرموز، والبعد الثالث فهو بعد تقييمي يشمل الاحكام وتقييم العملية السياسية والرموز و الأشخاص والمؤسسات، وهذه الابعاد الثلاثة

يمكن ان تتسم بالولاء أو اللامبالاة أو الإغتراب. (عبد القادر عبدالعالي، 2023 ص: 457.)

دون نظام سياسي لا يمكن للتطوير الاقتصادي ولا التطوير الاجتماعي ان يمضيا بنجاح، من الضروري ان تحدث مكونات التحديث المختلفة بطريقة تتابعية الزيادات السابقة للمشاركة السياسية. (نايل، 2017 ص:11.)حيث يؤكد "صاموئيل هنتغتون" أن مايميز البلدان المتقدمة عن البلدان المتخلفة هو وجود مؤسسات قادرة على تقديم شيء ملموس للصالح العام. (طاشمة ب.، مدخل الى علم السياسية مقدمة في دراسة أصول الحكم، 2013،ص:129.

2.2 مفهوم الترسيخ الديمقراطي (Démocratic Consolidation): أكد في هذا الصدد كل من الاستاذين "**Uenther وHigley**" أن بداية رسوخ النظام الديمقراطي عادة ما تكون باتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات، مع مشاركة شعبية واسعة النطاق فإن الديمقراطيات تكون في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى، وهي مرحلة التي يقتنع فيها كل من الفاعلين السياسيين والأحزاب، وجماعات المصلحة المنظمة. ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي ويظهر بذلك أن المسألة الأولى المهمة لتعزيز التحول الديمقراطي، تمثل أساسا في إتفاق الفاعلين السياسيين على مختلف

الإجراءات التي تتطلبها العملية السياسية. (نفيسة، 2009، صفحة 21)، واهم صيغة حديثة قدمها "**جوزيف شومبتر**" عام 1942 ففي دراسته الرائدة بعنو ان "**الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**" قام الكاتب بتحديد أوجه الضعف فيما أسماه "**بالنظرية الكلاسيكية للديمقراطية**"، والتي كانت تعرف الديمقراطية إرادة الشعب ، (المصدر)المصلحة العامة، (الغرض)، ولتقويض لدعائم هذا الاتجاه قام شومبتر بتطوير نظرية أخرى للديمقراطية وقال: إن النهج الديمقراطي هي اتخاذ التدابير المؤسسية من أجل التو صل الى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة إتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات. (علوب، 1993،ص:64.) ترتبط عملية بناء الدولة وكذلك عملية الترسيخ الديمقراطي بالرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية بحيث ترتبط بعدة متغيرات وعوامل مؤسسية وممارساتية والتي تعتبر كمرحلة جوهرية من عملية التحول الديمقراطي كليا. كما حددها كل من **ألفريد ستيفان(Alfred Stepan)** ، بالتعاون مع زميله **خوان لينز (Juan Linz)**، من أبرز المنظرين الذين صاغوا مفهوماً دقيقاً وشاملاً لـ"**رسوخ الديمقراطية**" (**Democratic Consolidation**). يرى ستيفان أن الديمقراطية لا تصبح راسخة بمجرد إجراء انتخابات نزيهة، بل عندما تصبح هي "**اللعبة الوحيدة في المدينة The Only Game**) " **in Town**). لكي نعتبر الديمقراطية راسخة عند ستيفان، يجب أن تتحقق ثلاثة أبعاد متداخلة:

البعد السلوكي: ألا تظهر أي قوى سياسية أو اجتماعية مهمة تحاول الإطاحة بالنظام الديمقراطي أو الانفصال عن الدولة.

البعد المو اقفي: أن تؤمن الغالبية العظمى من الرأي العام بأن المؤسسات الديمقراطية هي الأنسب للحكم، حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية أو السياسية(. 5 : j.linz, 1996,p) .

البعد الدستوري: أن يعتاد جميع الفاعلين في الدولة (الحكام والمحكومين) على فض النزاعات ضمن إطار القوانين والمؤسسات التي ينص عليها الدستور الديمقراطي. بالنسبة لألفريد ستيفان، رسوخ الديمقراطية هو حالة من الاستقرار المؤسسي والنفسي، حيث يصبح التراجع عن الديمقراطية أمراً غير وارد اجتماعياً، وغير مربح سياسياً، وغير قانوني دستورياً. الديمقراطية الراسخة ليست مجرد نظام سياسي، بل هي ثقافة تترسخ فيها القواعد الديمقراطية لدرجة تجعل أي بديل عنها غير قابل للتصور(.6-5: Stepan, 1996p) ".

3 .المحور الثاني: عملية بناء الدولة من خلال بداية الترسيخ الدمقراطي في تونس

1.3 التجربة الديمقراطية في تونس: لمحة تاريخية حول عملية الترسيخ الديمقراطي

1.1.3.مراحل عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس

عرفت تونس سنة 2014 دستورا تعدديا بحجم الثورة التي قضت على الحكم التسلطي الأحادي سنة 2011 فقد أنشئ برلمان تعددي ومحكمة دستورية ما جعل هذا النظام الأكثر ديمقراطية في العالم العربي. (بوشعير، 2024، صفحة 493).

1-من الثورة إلى سقوط نظام بن علي (17 ديسمبر 2010 حتى 14 جانفي 2011م):

لقد اتخذ الانتقال الديمقراطي في تونس شكلا تصاعديا ساهمت فيه الجماهير التونسية بشكل مباشر من خلال الدعوة إلى ضرورة الإصلاح والمطالبة بالمزيد من الحريات. لذلك، كان حدثاً شبابياً أساساً قاده شباب ضاق ذرعاً بسلطة لم توفر له فرص العمل ولم تترك له الحرية للتنفيس على نفسه وأشبعته بيانات وخطابات دون تقديم حلول حقيقية لمشاكله اليومية"، الأمر الذي جعل الشعب التونسي ينتفض ضد هذه الممارسات التعسفية، ويعجل بإسقاط هذا النظام البائد الذي لم يرتبط بوطن ولا بشعب. (طاشمة ب.، 2007، الصفحات 162-163)، فالتجاذبات الديمقراطية والتقاليد السلطوية نتيجة الصراع بين ثقافة النخبة الحاكمة التي تستخدم الإرث الابوي الذي ينتج ثقافة الاقصاء والابوية وهذا ماانتج شرخ بين القاعدة و الحاكمة في تونس

2 -الفترة الانتقالية: (14 جانفي -23 أكتوبر 2011)

بعد رحيل الرئيس "بن علي" أعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة لتعذر الرئيس أداء مهامه، وذلك استنادا للفصل 56 من الدستور، لكن هذا الفصل من شأنه أن يفتح المجال لعودة بن علي إلى الحكم عندما تستقر الأوضاع، وهذا ما تقطن إليه خبراء القانون الدستوري، وقامت المعارضة بممارسة ضغوطها، وبفضل ذلك تم التراجع عن الفصل 56 والأخذ بالصيغة الثانية التي يحددها الفصل 57 من الدستور القديم، ومن ثمة تم الإعلان عن تنصيب رئيس مجلس النواب "فؤاد المبزع" كرئيس للجمهورية بشكل مؤقت، لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة. (مصطفى، 2021، صفحة 599).

3 -**مرحلة التحالف (الترويكا) (23 أكتوبر- 14 نوفمبر 2011)**: في 23 أكتوبر 2011 شهدت تونس أول انتخابات حرة، تم من خلالها انتخاب مجلس وطني تأسيسي حصلت فيه حركة النهضة على 89 مقعد، ثم قامت حركة النهضة بعد ذلك بتشكيل تحالف (الترويكا مع حزبين آخرين هما المؤتمر من أجل الديمقراطية ب 29 مقعد والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ب 20 مقعد. وقد حصد تحالف الترويكا على الأغلبية المطلقة لمقاعد المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) بمجموع بـ 138 مقعد من أصل 217. ثم في ديسمبر 2011 تم انتخاب المنصف المرزوقي رئيسا لتونس، وقد تناوب في هذه الفترة حكومتان ميزها التنافس السياسي الشديد والعنيف، وصل إلى حد الاغتيالات السياسة في بعض الأحيان، كمقتل زعيمي التيار اليساري شكري بالعيد ومحمد البرهمي.

4-مرحلة إقرار الدستور الجديد وحل الترويكا (14 جانفي 2014 إلى 2019): يعتبر دستور 2014، "ذلك الدستور الذي أحدث القطيعة مع النظام القديم، وأسس للجمهورية الثانية، ونجح في حفظ الحقوق والحريات، وفي تأمين التداول السلمي على السلطة". كما سيشهد المجتمع مساراً عميقاً في العملية الانتقالية.

إذ ما أن أقر الدستور التونسي الجديد في جانفي 2014، حتى تم بعده إجراء أول انتخابات تشريعية في أكتوبر 2014، حصد فيها نداء تونس 86 مقعداً، وحركة النهضة 69 مقعدا. وفي 20 نوفمبر 2014 تم حل تحالف (الترويكا). بعدها، أصبح الباجي قائد السبسي رئيسا لتونس في ديسمبر 2014، والحبيب الصيد رئيسا للوزراء في جانفي 2015. (ابراهيم، 2024، صفحة 164)

5-مرحلة الرئيس قيس سعيد (من 2019 حتى الآن) بعد انتصار قيس سعيد في الانتخابات الرئاسية لعام 2019، كان أبرز القرارات التي اتخذها هي الانقلاب على دستور 2014 ، وتعليق العمل بأحكامه مفضلا العمل بالمراسيم الرئاسية والإجراءات الاستثنائية في إدارة الدولة بدلا من العمل بأحكام هذا الدستور، ففي نظر الرئيس قيس سعيد أن الأزمة التي تمر بها تونس هي أزمة في التشريع، وليست أزمة اقتصادية اجتماعية كما تراه غالبية النخب السياسية التونسية، حيث ألقت أزمة التشريع بظلالها على الوضع السياسي والإداري للدولة، ولتجاوز هذه الأزمة فما على التشريع الوطني إلا أن يكون معبرا عن إرادة الجميع، ولا يمكن ذلك، إلا بتغيير الدستور. إن مرحلة قيس سعيد ما هي إلا امتداد لنظام تسلطي

سابق، يقوده رئيس يحتكر لنفسه العمل السياسي، وينفرد لوحده بمعالجة مشاكل الدولة، ويستعمل كل الوسائل الأمنية والقانونية في قمع معارضيه. (نفس المرجع، الصفحات 164-165).

3. مؤشرات ترسيخ الديمقراطية في تونس

تظهر نتائج استطلاع **الافروباروميتر** أن تأييد الديمقراطية يتخذ اتجاها تنازليا. وأن نصف المواطنين غير راضين عن الطريقة التي تسير بها الديمقراطية في تونس. كما تضاعفت حصّة المواطنين الذين صرّحوا أن تونس "بلد غير ديمقراطي" مقارنة بالنسبة المسجلة في 2015، لقد نجحت تونس في عدّة محطات في مسارها الديمقراطي في السنوات القليلة الماضية، و تحصلت على مكانة "البلد الحر" و فق تصنيف فريدم هاوس (Freedom House) و استطاعت تحسين مرتبتها على لائحة مؤشر الديمقراطية لوحدة الاستخبارات الاقتصادية التابع لذي إيكونوميست البريطانية (The Economist Intelligence Unit)، فصعدت من المرتبة 144 في 2010 الى المرتبة 69 في 2018. لكن، التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة والمشاكل التي تعيشها الهيئة المشرفة على الانتخابات تلقي بسحابة من عدم اليقين بشأن **العملية الديمقراطية** في تونس، خصوصا مع اقتراب الانتخابات التشريعية و الرئاسية المزمع تنظيمها في 2019.(afrobarometer, 2018)

الجدول التالي يوضح مؤشر الديمقراطية في تونس من سنة 2006 وصولا 2025 حيث يعتمد على خمسة فئات العملية الانتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية كما هو موضح في الجدول.

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
4.71	5.51	5.51	5.99	6.59	6.72	6.41	6.32	6.40	6.72	6.31	5.76	5.67	3.53

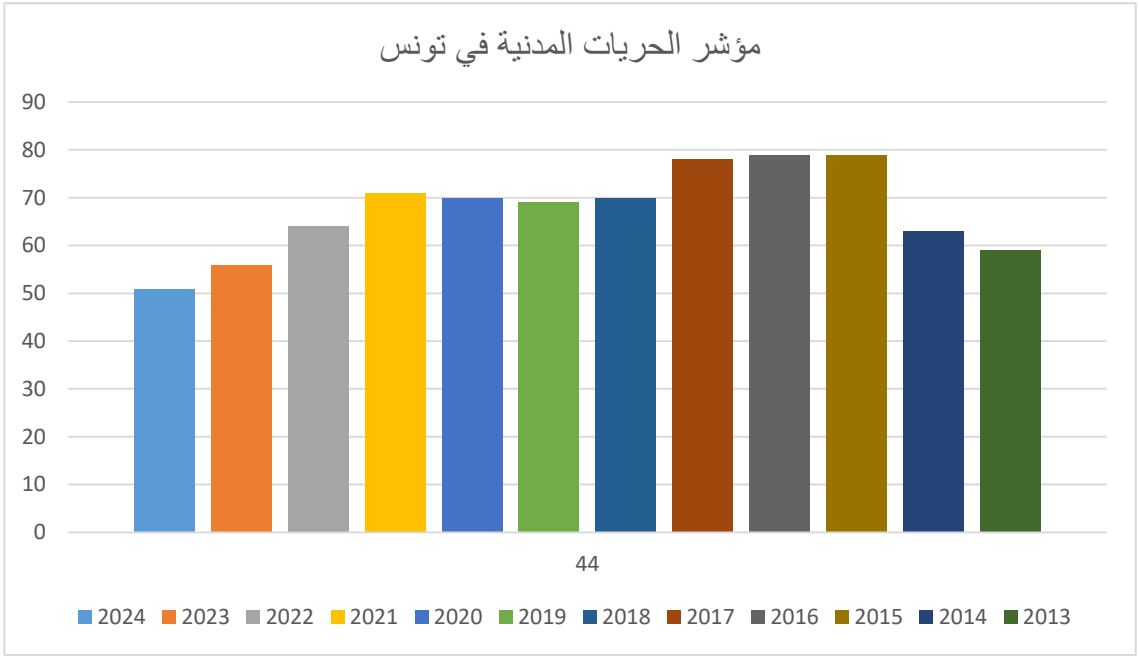
Source: (democracy-index, 2025)

بلغ مؤشر الديمقراطية في تونس عام 2024 4.71 نقطة. في عام 2023، كانت قيمة المؤشر 5.51. هذه هي السنة الأولى من الانخفاض بعد فترة من النمو. منذ عام 2006، على مدار فترة بيانات الاستخبارات الاقتصادية بأكملها، زاد هذا المؤشر في 1.54 مرة. كلما انخفض المؤشر، انخفض مستوى الديمقراطية في بلد ما. 10 يمثل أعلى مستوى من الديمقراطية. تم

تسجيل أدنى مستوى للديمقراطية في تونس في عام 2010، بقيمة 2.79. لوحظ أعلى مؤشر للديمقراطية في وحدة الطاقة الاقتصادية في عام 2019، عندما وصل إلى 6.72. يعتمد مؤشر الديمقراطية على خمس فئات: العملية الانتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية.

2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
44	51	56	64	71	70	69	70	78	79	79	63	59

Source : freedom house/definitions.



بلغ مؤشر الحريات المدنية في تونس عام 2025 44 نقطة. في عام 2024، كانت قيمة المؤشر 51. لقد كان يسقط في هذا البلد منذ 4 سنوات متتالية. منذ عام 2013، خلال فترة بيانات بيت الحرية بأكملها، انخفض هذا المؤشر في 1.34 مرة. كلما ارتفع المؤشر، زاد مستوى الحريات السياسية والمدنية: 0 يمثل أدنى مستوى، و100 يمثل أعلى مستوى من الحرية. تم تسجيل أدنى مستوى للحريات المدنية في تونس في عام 2025، بقيمة 44. لوحظت أعلى قيمة للمؤشر في عام 2016، عندما وصلت إلى 79. التقرير العالمي السنوي الحرية في العالم يقيم

الحقوق والحريات في العالم الحقيقي التي يتمتع بها الأفراد، بدلا من الحكومات أو الأداء الحكومي في حد ذاته. يمكن أن تتأثر الحقوق السياسية والحريات المدنية من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك المتمردون والجماعات المسلحة الأخرى.

4. التحديات الفعلية للتجربة التونسية التي واجهت تعثر الترسيخ الديمقراطي في تونس.

واجهت عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس منذ 2011 سلسلة من التحديات الهيكلية التي حالت دون تحويل الانتقال الى استقرار بالإسقاط على التقارير والدراسات الحديثة لعام 2026 يمكن تلخيص التحديات في النقاط التالية:

1.4.التحديات الداخلية:

1.1.4.التحديات السياسة والأمنية: التحديات السياسية التي واجهت الترسيخ الديمقراطي في تونس سواء على مستوى النخب او القاعدة من خلال خمس محاور هي:

-تحديات ناتجة عن البيئة السياسية والتي نتجت عن أوضاع ما قبل الثورة.

-تحديات تتعلق بالانقسامات ما بين النخب السياسية نتيجة عن اختلاف الاجندات والرؤى.

-تحديات تتعلق بالمواقف والادوار على حساب العملية الديمقراطية التي كان يملكها النظام السابق. (عثمان، 2022، الصفحة 417)

2.1.4.التحديات الاقتصادية: وفي نفس الاطار يمكن ذكر أهم التحديات الاقتصادية التي واجهت الحكومات المتعاقبة لما بعد الثورة.

-مغادرة أكثر من 80 شركة اجنبية وتصريح العمال

-تباطؤ نسبة النمو العالمي سنة 2012 وخاصة في منطقة اليورو شريك تونس الاقتصادي الرئيس.

-عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا التي تعد شريك تونس الاقتصاد العربي.

-محدودية الموارد الذاتية الوطنية في مقابل تزايد نسق المطالب الاجتماعية في مقدمتها التشغيل والتنمية.

-الاختلال بين الجهات وتوسع دائرة الفقر.

-غياب الحوكمة وانتشار الفساد. (لكسور، 2023-2024، الصفحة 222-223)

3.1.4.رسوخ بنى وهياكل التسلط والاستبداد والفساد: لم تشهد تونس على مدى تاريخها أي تجربة حقيقية بل خضعت لحكم سلطوي فضلا عن احكام السيطرة على قوى ومنظمات المجتمع المدني والتدخل في شؤون السلطة القضائية وشراء الذمم والولاءات. (عثمان، المرجع نفسه ، ص: 417.)

2.4.التحديات الخارجية :

لا يمكن فصل ما حدث بالمنطقة العربية ما بعد2010 عن واقع التفاعلات بين المنطقة وجوارها الإقليمي الشرق اوسطي، الذي يسعى دوما للتأثير فيه عبر قوى إقليمية تسعى لنشر وتنفيذ مشاريعها الخاصة، مثل المشروع الإيراني، وكذلك المشروع الصهيوني، وقد امتدت تأثيرات الحراك مع نهاية عام 2010 لما هو أبعد من نطاقها الجغرافي. لذلك لا يمكن الفصل بين ما حدث عن سياقات التفاعل والتنافس بين القوى الكبرى لإحياء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية لإعادة التمركز مرة أخرى في الشرق الأوسط، ولم تغب دول الاتحاد الأوربي عن المشهد بصورة او أخرى لضمان مصالحها إما عبر سعي أوروبي مشترك لإعادة رسم العلاقة مع دول جنوب المتوسط وشمال افريقيا، كاتفاقية الشراكة الأوروبية مع دول شمال افريقيا وغيرها من دول القارة، كإعادة تعزيز العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب والجزائر، والسعي البريطاني والألماني والإيطالي غير بعيد عن ذلك.

ويتناول الباحث البعد الثاني (البعد الخارجي) لتحديات عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس والمتمثل في التحديات على المستويين الدولي والإقليمي (جنوب المتوسط) لكل من الفاعلين الرئيسيين الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الأوروبي.

1.2.4.الموقف الأمريكي ودوره في عملية الترسيخ في تونس

لا يعني الانكفاء الأمريكي عن مواجهة المشهد الإقليمي العربي تجاه أقاليم أخرى تحمل مكانة اهم من منظورها الاستراتيجي، انسجاما او مغادرة للساحة، فهو أمر لم تعد واشنطن قادرة عليه في ظل مصالحها في المنطقة وأهمها: الحفاظ على أمن ووجود إسرائيل، والحرص على الإمساك علنا على الأقل بخيوط ملف الصراع العربي الإسرائيلي، بعيدا عن المنابر الأممية ولا حتى الأوروبية، وهكذا تواجد الموقف الأمريكي على تلك التغيرات العربية خاصة ليبيا وتونس. وفيما يخص تونس كانت ادراة أوباما وقت قيام الثورة التونسية غارقة في

انكفاء كبير عن المنطقة بفعل تعثر خطة احتواء الفشل في العراق وأفغانستان الى جانب انسداد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

2.2.4.الموقف الأوروبي ودوره في عملية الترسيخ في تونس

كانت الازدواجية والارتباك هي العنوان سواء عن موقف الاتحاد الأوروبي بشكل عام أو عن كل دولة على حدة في تردد واضح وخشية فشل الثورات، وقدرة الدولة على احتواءها لاختلاف كل دولة عن الأخرى طبقا لأوضاعها الداخلية، فلم يصدر أي موقف للاتحاد الأوروبي بعد اكثر من أسبوعين من الأسابيع الثلاثة الأولى من الثورة التونسية سوى تصريح صحفي لمسؤولة السياسات الخارجية للاتحاد "كاترين أشتون": بأن الاتحاد الأوروبي يأمل الوصول الى حل ديمقراطي دائم في تونس، كما دعا للهدوء بعد خروج بن علي، ومدحت لاحقا في الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي وهنأت الشعب التونسي بنضاله. (عثمان، ادراة التحول الديمقراطي في تونس، المرجع سابق ذكره، ص ص: 418-419.)

نجد ان تونس فشل في الانتقال من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الراسخة التحدي كان في الفاعلية المؤسساتية وقدرة تلك الإصلاحات على حماية نفسها من الاستقطاب السياسي النخبوي.

5.أفاق عملية الترسيخ الديمقراطي في تونس

ويبقى ارتباط عملية الإصلاحات في تونس في هذه الفترة مقترنا ظرفيا بتلك المطالب التي رفعتها الحركات الاحتجاجية في مطلع 2011 أشبه بتقليد ألفته الأنظمة العربية وأصبحت لا تفارق خمولها السياسي والإصلاحي إلا تحت طائلة ظروف الثورة والعنف وينبغي تجاوز هذا السلوك من أجل استعادة الثقة في المواطن في تجسيد مشروع الدولة الديمقراطية والسماح له بالانخراط في أي عملية سياسية تخدم الصالح العام وفق مبدأ التشاركية الذي أسس له دستور والتأكيد على تعزيز هذا الطرح وفق توجه قاعدي أسري في البرامج و المناهج التعليمية لتعزيز روح المواطنة من أجل تجاوز التحديات الخارجية وتبني النموذج العربي الخاص والمكيف وفق متطلبات الممارسة الديمقراطية. (الجيلالي و مصطفى جزار، 2024، الصفحات 871-891) بإمكان تجسيد مسار التحول الديمقراطي في تونس من منطلق

المكونات التي يزخر بها المجتمع التونسي في إطار الانفتاح على العالم الخارجي والقبول بالتغير ومسايرة التطور والنضج الديمقراطي.

تواجه **افاق ترسيخ الديمقراطية** من خلال بناء **ثقافة سياسية ديمقراطية** في تونس:

- بناء الدولة الامة: حيث يعد التوافق الوطني حول الوحدة والمواطنة يسهل الاتفاق بين الأطراف السياسية المحتدمة ويؤسس لدمقرطة الدولة والحياة السياسية عامة، بتجنيبها هشاشة التحول الديمقراطي
- ثقافة الحوار والتشاور والمشاركة وتعزيز مشاركة المرأة في الممارسة السياسية وتمكينها لتحقيق التنمية المستدامة

- مأسسة الحياة السياسية الحياة السياسية، التداول السلمي على السلطة بعيدا عن التدوير وممارسة الاغتراب السياسي واعتماد الانتخابات كآلية حقيقية للتداول على السلطة السياسية،

- انهاء حكم الأقليات أو هيمنة المؤسسة العسكرية على الواجهة السياسية، وتحويلها الى مؤسسة خاضعة للدستور، يمثل جوهر العملية الانتقالية.

6. خاتمة

ان الديمقراطية في تونس لا تزال مشروعا قيد الإنجاز، فبناء المؤسسات هو ركيزة الديمقراطية ، والثقافة السياسية جوهرها فبدون بيئة ثقافية تدفع نحو الاعتدال وترفض التهميش والاقصاء تظل العملية الديمقراطية عرضة للانتكاسات فالسبب الرئيسي لإخفاق عملية الترسيخ الديمقراطي في العديد من البلدان العربية لا يرجع الى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية وسياسية وثقافية عملت على غياب او تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال ازمة النظم التسلطية والشمولية، فوجود مثل هذه القوى شرط لتحويل النظام التسلطي الى مدخل لعملية تحويل ديمقراطية بدءا من تحقيق التعددية السياسية و الفكرية.ان الديمقراطية في السياق العربي والتونسي خاصة لا يمكن ان تتحقق من دون ممارسة عادلة وناصفة لكل القوى الاجتماعية لانها شرط جوهري في عملية الانتقال نحو الهندسة السياسية. وبناء ثقافة ديمقراطية راسخة ترتكز على الخصوصيات الاجتماعية والسياسية ومعرفة الظروف الملائمة من أجل تحقيقها وانجاحها.

7.قائمة المراجع

باللغة العربية

- أحمد جاد الرب عثمان (12 6 2022) إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 2010-2016 *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*.
- بومدين طاشمة. (2007). *اشكالية التاصيل النظري والمنهجي للتنمية الساسية واقع وافاق التنمية السياسية في الجزائر*. باتنة، الجزائر.
- بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسية مقدمة في دراسة أصول الحكم،جسور للنشر والتوزيع،2013.
- بومدين طاشمة، ناجي عبد النور . (2014). *اصول منهجية البحث العلمي في علم السياسة*. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع.
- رزيق نفيسة. (2009). عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي المشكلات والافاق. باتنة، كلية الحقوق، الجزائر.
- سعيد بوشعير. (2024). *الوسيط في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- صامويل هنتغتون، (2017) ترجمة حسام نايل، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، لبنان، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر.
- صامويل هنتغتون، ترجمة عبد الوهاب علوب (1993) *الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين* القاهرة :دار سعاد الصباح.
- عبد القادر عبد العالي .(2023) .*السياسة المقارنة مقدمة في النظريات والقضايا*.الطبعة الأولى .(بيروت لبنان :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- عبد المومن مري. (مارس, 2023). دور الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية. *مجلة العلوم الاجتماعية، 17* (1).

- عبد الوهاب عمروش، و مسعودي عبد الرؤوف. (2023). طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر واترها على مأسسة فعاليات المجتمع المدني. *مجلة السياسة العالمية*، *6*(2).
- عدة الجيلالي، مصطفى جزار .(2024) .جدوى عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة مابعد 2011 2024. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*.
- قدور شرقي ابراهيم. (2024). التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وافاق المستقبل. *مجلة السياسة العالمية*.
- مروة محمد عبد المنعم. (يوليو, 2021). الثقافة السياسية والاستقرارالسياسي: دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة 2004-2020. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*(11).
- مؤتمر العلوم الاجتماعية و الإنسانية (2023)*مفهوم الثقافة السياسية والثقافات السياسية في العالم العربي* .المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- ناصر لكسور .(2024-2023) .اشكالية التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة دراسة تحليلية في التحديات والافاق.

باللغة الاجنبية

- afrobarometer. (2018). *https://www.afrobarometer.org/articles/ytdl-tyyd-ldymqrty-fy-twns-wst-tswrt-slby-n-lzrwf-lqtsdy-llbld/.*
- Almond G, s. v. (1963). *the civic cultures: political Attitude and democracy in five nation.* university press princeton.
- democracy-index. (2025). *https://statbase.org/data/tun-democracy-index* . Récupéré sur https://statbase.org/data/tun-democracy-index .
- Deverge, M. (1973). *sociologie de la politique.* paris: PUF.
- freedomhouse

- j.linz, a. s. (1996). *problems of democratic transition and cinsolidation southern europe, south america, and post communist .* johns hopkins university press.